

# السلطة لرجال الأعمال: الدفع أو الحبس السياسي يتفقد الإسكندرية... وانتخابات في نقابة المحامين

وتتعلق بشبهات فساد في تخصيص أراضي عام 1996 إلى رجل الأعمال واستغلالها في غير الغرض الذي خصصت له من أجله.

ووفق رئيس نيابة الأموال العامة، المستشار أحمد البحراوي، فإن التحقيقات «كشفت عن تأسيس صلاح دياب ومحمود الجمال و15 آخرين من شركائهم منتجعا ومدينة سكنية في طريق إسكندرية الصحراوي على مساحة 1500 فدان، حصل دياب على 976 فدانا منها عن طريق مزاد علني عام 2007، وحصل على 524 فدانا أخرى من أجل مشروع آخر عام 1996، وكانت الجهات المسؤولة قد حددت مدة زمنية لتنفيذ المشروع المقرر، فيما برزت مخالفته للمدة المحددة، وضم الأرض إلى مشروع آخر مخالف للقانون، وترجح بطريقة غير مشروعة، وإهدار لأموال الدولة».

بناء على ذلك، فإن المشكلة لم تكن في الحصول على الأرض بسعر بخس، بل في عدم الالتزام ببنود العقد المبرم بين وزارة الإسكان ورجل الأعمال وشركائه، وهو الأمر الذي لا يتجاوز في حد ذاته المخالفة المالية، التي لا توجب مدهمة قوات الأمن والقبض على الرجل ونشر صورته، وفقا للمحامي عصام الإسلامبولي، الذي قال إن الأمر لا يزال في «طور الاتهام، والشائع في مثل تلك القضايا أن يكتفى بالقرارات الاحترازية أو الوقائية الخاصة بالمنع من السفر والتحقق على الأموال».

أما الهدف من استدعاء البلاغات القديمة، فحدده المستشار أحمد البحراوي بمطالبة النائب العام تأليف لجنة من وزارة العدل لتحديد قيمة الأرض وقيمة الترخيص التي استفاد منها المتهمون من عام 1996 حتى 2007، ثم تبدأ جولة المتهمين أمام محكمة الجنايات التي عادة ما تؤيد قرارات النائب العام بالتحفظ

على الأموال والمنع من السفر، أو بضبط وإحضار المتهمين كما حدث أمس مع صلاح دياب، الذي دهمت قوات الأمن الفيلا الخاصة به وقبضت عليه، بل سربت صور القبض عليه ووضع «الكلابشات» في يده برغم أنه ليس المتهم الوحيد في القضية. وتزامن هذا مع إعلان نيابة الأموال العامة تفاصيل القضية التي قبض على رجل الأعمال فيها،

في ظل ذلك، قرر النائب العام الحالي البحت في الدفاتر القديمة ليخرج منها باقي بلاغات عام 2011. وبغض النظر عن فحوى تلك البلاغات فإن النائب العام أصدر قراراته بالتحفظ

استحضرت بلاغات قديمة  
من درج النائب العام  
للاستفادة منها الآن



كانت البلاغات ضد رجال الأعمال بعد سقوط مبارك حلا سحريا عقب الجماهير الغاضبة وطمانتها

ويفتقد زهو القرارات المماثلة التي أصدرها المستشار عبد المجيد محمود (النائب العام آنذاك) ضد غالبية رجال نظام مبارك البارزين، كأحمد نظيف وزهير جرانة ورشيد محمد رشيد وأحمد عز، بل حتى مبارك نفسه ونجليه وزوجته، في ظل رهاب سقوط مبارك وتخليه عن السلطة. وبرغم ذلك، كان مصير غالبية تلك البلاغات التي تحفظت النيابة العامة بموجبها آنذاك على أموال المبلغ عنهم قبل قراءة أوراقها، أن تبقى في أدراج النيابة العامة دون تحقيق، كما انتهت ببراءة كثيرين من التهم المبلغ عنها.

لكن، كما كانت تلك البلاغات التي قدمها مواطنون متضررون من الفساد حلا سحريا عقب تنحي مبارك عام 2011 في تهدئة الجماهير الغاضبة وطمانتها ووعدها بمستوى اجتماعي أفضل بعد المبالغيات والتهويل في مد الصحف ببيانات مغلوبة عن حجم ثروات مبارك ونجليه ورجاله ونصيب كل مواطن منها، بعد استرجاع النظام الجديد لها، ظلت باقي البلاغات التي حفظت في الإدراج ذات جدوى.

هذه الجدوى تكتسفت بعدما أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارا بقانون بتعديل قانون الكسب غير المشروع في 23 آب الماضي، بما يكفل التصالح في جرائم التعدي على المال العام مقابل تسوية مالية تبرمها الحكومة، وهو القانون الذي سبقه تعديل تشريعي آخر من الرئيس لقانون الإجراءات الجنائية، يتضمن إضافة مادة جديدة تجيز التصالح في الجرائم المالية إذا كان محلها عقدا مع إحدى الجهات أو الهيئات المالكة للمال العام، سواء أكان المستثمر قد تعاقد مع الجهة الحكومية بصفته أم بشخصه، وذلك في أي مرحلة من مراحل التقاضي.

حرب تكسير عظام  
ورسائل شديدة اللهجة، بدأت السلطة في مصر توجيهها إلى رجال الأعمال لإجبارهم على مساندة النظام في ضائقة المالية، التي تزداد يوما بعد يوم. ومن آخر أسبابها غرق محافظات في الوجه البحري والدلتا، ما اضطر عبد الفتاح السيسي إلى تفقد الإسكندرية

القاهرة - زنا محمود

جاءت صور القبض على صلاح دياب ونجله، وهو أحد أبرز رجال الأعمال في مصر، مغلول اليد، على خلفية اتهامه بالترجيح وإهدار المال العام، لتحمل في طياتها تهديدا ووعيدا لرجال الأعمال بالامتنال للأوامر الشفهية بإبرام تسويات مالية مع الحكومة، على صورة تبرعات أو ما شابه، وذلك كي تضمن وقف ملاحقتهم أمنيا باستدعاء بلاغات واتهامات قديمة بالاعتداء على أراضي الدولة.

جاء ذلك، بدأ النائب العام، المستشار نبيل صادق، التحقيق في بلاغات قدمت إلى النيابة العامة عقب «ثورة 25 يناير 2011»، بل اتخذ أول قرارته بشأنها في السادس من الشهر الجاري، عبر التحفظ على أموال 18 من رجال الأعمال من بينهم دياب ونجله، إلى جانب محمود الجمال، حمي نجل الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك والمحافظ السابق، مع عدد من المسؤولين.

القرار جاء متأخرا خمس سنوات

## أول دليل لفرضية القنبلة في الطائرة الروسية

للمساعدة في حل لغز تحطم الطائرة، وربما يرى الكرملن في هذا التعاون فرصة أخرى للمشاركة كشرريك».

في هذا الوقت، تتحدث الأنباء عن فوضى في مطار شرم الشيخ بعدما رفضت شركات روسية وبريطانية مغادرة السياح المسافرين ومعهم حقائبهم، وسط تقليص عدد الرحلات وإلغاء أخرى. ووسط ذلك، تواصل روسيا وبريطانيا إجلاء سائحهما، وهم بالآلاف، من شرم الشيخ ومنطقة سياحية أخرى في مصر. وقد أرسلت موسكو أول من أمس 44 طائرة فارغة إلى شرم الشيخ والغردقة لنقل السياح الروس الذين يقدر عددهم بنحو 78 ألفا (أجلى منهم 11 ألفا). وأعلن الكرملن في وقت متأخر من مساء أمس أن بوتين وقع حظراً مؤقتاً لجميع رحلات الطيران إلى مصر.

في هذا الإطار، قال وزير الخارجية البريطاني، فيليب هاموند، إنه «إذا اتضح أن (سقوط الطائرة الروسية) ناجم عن عبوة ناسفة، فعلينا أن نعيد النظر في مستوى الأمن الذي نريده في المطارات الواقعة ضمن المناطق التي بنشط فيها تنظيم الدولة الإسلامية». وأمس مثلاً، أقلعت ثماني رحلات فقط إلى بريطانيا، في حين أن ترحيل 16500 بريطاني لا يزالون في شرم الشيخ (بعدها أجلى ثلاثة آلاف) يتطلب قرابة 100 طائرة تحمل كل منها ما بين 150 إلى 200 سائح في المتوسط.

رفيعي المستوى قولهم إن «الروس يريدون مساعدة في إجراء تحقيقات الطب الشرعي لتحديد أسباب سقوط الطائرة». لكن مسؤولين آخرين قالوا إن الطلب الروسي «روتيني»، مع أن أطرافاً أخرى قالت إن ذلك «علامة على التحديت التي تواجه المحققين».

المصادر توقعت أن تواصل روسيا ما «يمكنه أن يخدم المصالح الجيوسياسية؛ فقد كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يحاول استغلال قضية الإرهاب والتهديد العالمي الذي تمثله، لإنهاء العزلة والعقوبات التي فرضها الغرب على بلاده في أعقاب الأزمة الأوكرانية»، لذلك من المحتمل أن «روسيا تحتاج إلى خبرة مكتب التحقيقات الفيدرالي

عن التسجيل أثناء عملية الصعود في الجو إلى ارتفاع 9,4 آلاف متر، وقبل تلك اللحظة كان الطيران يسير بصورة طبيعية. ولم تسجل معلومات عن حدوث أعطال».

أما التطور الالفت، فهو حديث

نفت لندن أن تكون طائرة  
تابعة لشركة بريطانية قد  
تعرضت لصاروخ في آب

صحيفة «نيويورك تايمز» عن أن مكتب التحقيقات الاتحادي (إف. بي. أي) وافق على مساعدة الحكومة الروسية في تحقيقاتها، ناقلة عن مسؤولين

فوضى في مطار شرم الشيخ بعد رفض مغادرة السياح ومعهم حقائبهم (إف. بي. أي)



وإذا تأكد أن «ولاية سيناء» وراء إسقاط الطائرة، فسيكون لذلك أثر مدمر في صناعة السياحة المصرية، باعتبار أنها أحد أكبر الهجمات منذ أيلول 2001، ومؤشر على استراتيجية جديدة يستخدمها عناصر الولاية. وسئل عضو لجنة التحقيق عن الأسباب وراء وجود هامش من الشك بنسبة 10 في المئة في أن الطائرة سقطت نتيجة انفجار، فقال «لا يمكن أن أناقش ذلك الآن». لكن المقدم تحدث عن احتمالات أخرى ممكنة، مثل انفجار مستودع الوقود أو تفكك جسم الطائرة أو ارتفاع شديد في درجة حرارة بطاريات الليثيوم، مضيفاً: «الحطام تناثر على مساحة قطرها 13 كيلومتراً، وهو ما يتسق مع احتمالية وجود تفكك في جسم الطائرة».

وبالنسبة إلى الصوت الذي سمع في نهاية التسجيل، فإنه بعد مرحلة كتابة النص المسجل، يلزم إجراء تحليل طيفي للصوت في مختبرات متخصصة من أجل تحديد طبيعته. وتضم اللجنة 47 محققاً هم 29 مصرية، وسبعة من الروس، وستة فرنسيين، وثلاثة إيرلنديين وألمانيين، إضافة إلى 11 مراقباً.

في الوقت نفسه، قالت «لجنة الطيران الروسية» إن الصندوق الأسود «لم يسجل أي معلومات عن حدوث خلل في أجهزة وأنظمة الطائرة»، وقد «توقف

تزداد يوماً بعد يوم نسبة التاكيد من أن طائرة الركاب الروسية التي سقطت فوق سيناء، الأسبوع الماضي، قد جرى إسقاطها بصورة متعمدة، وليس بسبب خلل فني. وأوردت وكالة «رويترز» أمس تصريحاً عن عضو في لجنة التحقيق قال فيه إن المحققين «متأكدون بنسبة 90 في المئة» من أن صوت الضوضاء الذي سمع في تسجيلات مسجل صوت غرفة القيادة في الطائرة الأخيرة من الرحلة كان انفجار قنبلة، كان تنظيم «داعش» قد أعلن في تسجيل صوتي صادر عن «ولاية سيناء» مسؤوليته عنه من دون أن يكشف الطريقة، وقال عضو مصري في لجنة التحقيق، طلب إخفاء اسمه، إن «المؤشرات والتحليل حتى الآن للصوت المسجل في الصندوق الأسود تشير إلى أنه انفجار ناتج من وجود مواد متفجرة»، وهو ما يفسر قول رئيس لجنة التحقيق، المصري أيمن المقدم، أول من أمس، إن «الطائرة انشطرت في الجو على ما يبدو، بينما كانت لا تزال بقيادة الطيار الآلي»، وإن «صوت» ضوضاء سمع في تسجيلات الطائرة في الثانية الأخيرة من رحلتها، لكنه أضاف أن «الوقت لا يزال مبكراً مع ذلك للوصول إلى استنتاجات حول السبب في سقوط الطائرة». وفي وقت لاحق، نفت وزارة الطيران المدني المصري ما نقلته الوكالة على لسان عضو اللجنة.